



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (88) لسنة (2013م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم من يوم الاثنين 23 ذو الحجة 1434 هجرية الموافق 2013/10/28 ميلادية، برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي وبحضور كل من:-

- | | |
|---------------------|--|
| عضو مجلس الإدارة | 1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني |
| " " " | 2. الأستاذ / أمين معروف الجند |
| " " " | 3. الأستاذ / نجيب محمد بكير |
| " " " | 4. القاضي / عبد الرزاق سعيد حزام الأكحلي |
| " " " | 5. الدكتور / محمد أحمد علي ثابت |
| سكرتير مجلس الإدارة | وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري |
- تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة ارض حمير
ضد
مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية بشأن المناقصة رقم (MWEGD-EM18)
الخاصة بتوريد اثاث مكثبي.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:
أولاً: بتاريخ 20/8/2013م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية تضمنت انها تقدمت بعرض سعر في المناقصة المذكورة أعلاه وكان عرضها أقل سعرا من بين عروض كافة المتقدمين للمناقصة وملتزم بالمواصفات المطلوبة من قبل الجهة، وعند ذهابها بتاريخ 18/8/2013م الى المشروع من اجل التأكد من المناقصة فوجئت بأنه تم ارساء المناقصة على شركة اخرى سعرها أكثر من سعر عرضها بما يزيد عن (9,000 دولار) وبمعدل زيادة 19 % عن التكلفة التقديرية ولم يتم ابلاغها عن ذلك باي رسالة الا بعد تقديم تظلم بتاريخ 19/8/2013م. وطلبت الشاكية في ختام شكواها الاطلاع والنظر في اعادة تحليل العروض ومعاينة الاثاث على الطبيعة لما فيه المصلحة العامة كون الاثاث المقدم منها افضل من اثاث الشركات الأخرى.
ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة الى الجهة المشكو بها برقم (1179) وتاريخ 26/8/2013م ، تضمنت التوجيه بوقف الاجراءات والرد على الشكوى و موافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة خلال سبعة ايام عمل من تاريخه ، وبناء عليه قامت الجهة



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

بالرد على مذكرة الهيئة بتاريخ 2013/9/1م بموجب مذكرة رقم (418) مفادها ارفاق الاولييات الخاصة بالمناقصة.

قالا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

بالنسبة للشكوى :

1. تم تقديم الشكوى في الفترة المحددة قانونا.
2. الشاكي اقل الاسعار بموجب محضر فتح المظاريف.

بالنسبة للجهة :-

1. لم تقم الجهة بإخطار الشاكي بقرار الارساء الا بعد ان تقدم برسالة تظلم للجهة بالمخالفة لنص المادة (192) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات.
 2. لم تقم الجهة بطلب التوضيح لبعض المواصفات و الكتالوجات الناقصة في عرض الشاكي بالمخالفة لنص المادة رقم (169) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات.
 3. لم يتم اثبات التكلفة التقديرية في محضر فتح المظاريف بالمخالفة لنص المادة (160) الفقرة (ح) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات.
 4. هناك خطأ في تقييم العروض المقدمة فيما يخص بند الموكيت حيث تم تقييم احد العروض بالمتر المربع بينما تم تقييم العرض الاخر بالمتر الطولي.
- كما تضمن التقرير انه تم الجلوس مع الشاكي والمختصين في الجهة المشكو بها وانه عند الاستفسار عن سبب استبعاد الشاكي فنيا افاد المختصون بان الشاكي لم يذكر سماكة المكاتب في العرض المقدم منه بالمخالفة لما ورد في الوثيقة وان الجهة لا يحق لها طلب الاستيضاح عن اي قصور يرد في عرض المتقدمين، بينما الشاكي يؤكد التزامه بالسماكة المطلوبة وانه قد قام بالتوقيع و الختم على المواصفات الفنية وعطاؤه اقل العطاءات سعرا وان الجهة لم تقم بطلب الايضاح منه عن أي شيء يتعلق بعرضه حتى انها لم تقم بإخطاره بقرار الارساء.

رابعا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، تبين ان الجهة المشكو بها استبعدت العطاء المقدم من الشاكية بحجة انه لم يتضمن ذكر سماكة المكاتب ودون ان تطلب منها ايضاح ذلك



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفات :

الأمر او احضار الكتالوجات الخاصة بالمكاتب، وهي بذلك التصرف قد خالفت المادة رقم (169) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات. كما انها أخطأت في تقييم العروض المقدمة فيما يخص بند الموكيت اذ انها قامت بتقييم أحد العروض بالمتر المربع بينما قيمت عرضا آخر بالمتر الطولي، أي انها لم تعتمد معيارا واحدا للتقييم. ولذلك،

واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. قبول الشكوى المقدمة من شركة ارض حمير ضد مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية.
2. إلغاء قرار الإرساء والتوجيه الى الجهة بأعاده التحليل والتقييم وفقا للقانون ولائحته التنفيذية والشروط الواردة في وثيقة المناقصة ثم ارساء المناقصة على اقل العطاءات المقيمة سعرا والمستوفية للشروط.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 23 ذو الحجة 1434 هجرية الموافق 2013/10/28 ميلادية.

القاضي / عبدالرزاق سعيد الكحلبي
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ / امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ / نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات